

المرصد الثاني: في القول الشارح

وفيه ثلاثة تلويحات:

التلويح الأول: في الحد^(١)

الحد التام^(٢): هو القول الدال على ماهية الشيء ويجمع مقوماته كلها، ويتركب في الحقائق الأصلية من أجناسها وفصولها، وما لا تركيب فيه لا قول دال عليه؛ فإن أحد

(١) الحد: يؤلف من جنس وفصل، كما يقال: الإنسان حيوان ناطق. (رسائل الفارابي، كتاب الفصوص / ٢٢ و ١٠٠) هو قول دال على طبيعة الشيء الموضوع من غير مركب من صفات عرضية، أكثر من واحد.

(المقاييسات / ٣٧٠) قول دال على ماهية الشيء. (الإشارات والتشبيهات / ١١) إنه القول الدال على ماهية الشيء، أي على كمال وجوده الذاتي. وهو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله. (الحدود لابن سينا / ١٠، رسائل ابن سينا / ٨٦) إن الحد- كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة- مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود. (لهيات الشفاء / ٢٣٦) هو ما يدل على الماهية. (نفس المصدر / ٢٤٤) قول وجيز غاية الإيجاز على طبيعة الشيء المحدود. (الحدود والفروق / ١) عبارة عن الجمع بين الجنس والفصل. (مقاصد الفلاسفة / ٨٠) ينظم من الجنس والفصل. (تهافت الفلاسفة / ١٧٠) هو الذي يدل على ما يدل عليه الاسم. (تفسير ما بعد الطبيعة / ٤٦٢) هو الذي يدل على ماهية الشيء. (نفس المصدر / ٨٠٠ و ٨٩٠) هو القول الذي يدل على ماهية الشيء. (نفس المصدر / ٨٢١) هو قول مؤلف من الفصول. (نفس المصدر / ٩٥٨) هو الدليل على ما هو الشيء في آنيته. (في النفس / ٣٠) هو قول يعرف ماهية الشيء بالأمور الذاتية التي بها قوامه. (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطبيعة / ٤٥) التحديد هو فعل الحد وهو ما يدل على الشيء دلالة مفضلة بما به قوامه. (تعليقة على الشفاء لصدر الدين / ٢١) إن الحد- كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة- مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر. ومجموعهما هو جزء الحد. (نفس المصدر / ٥٠٧).

(٢) هو القول الذي إذا وفاه موف لم تكن فيه هوية بالفعل يسأل عنها بحرف «ما هو». (تفسير ما بعد الطبيعة / ٧٨٩) عبارة عن جميع ذاتيات المحدود ومطابق له. (مطالع الأنظار / ١١) معرّف الشيء لا بد وأن يساويه في العموم والخصوص ليشمل جميع أفراده، ويميّزها عن غيرها، فلا يخلو من أن يكون داخلا فيه أو خارجا عنه أو مركبا منهما. والأول إما أن يكون جميع أجزائه وهو الحد التام. (نفس المصدر / ١٣).

اللفظين إن دل على ما وراء الماهية فليس القول حدًا وإن دلا على الوجداني فترادفا. واللفظ الواحد إذا دل على الذات فهو اسم لا حدًا، وإن دل على البعض فلا حد به. وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة، ولا المشروط بالذاتي لحصوله بفصل ويحد ناقص وهو الذي أخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للإنسان أنه جوهر ناطق، وقد أخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الأعم عليها أصلًا، ولدلالة الخاص التزامًا وهو غير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو ويتبعه التمييز. ولا إيجاز في الحد ولا تطويل أمّا في المعنى فلان غير المقوم لا يورد، والمقوم لدلالته عليها تضمّنًا والفصول وإن كثرت لا دلالة لبعضها على بعض إلا بالالتزام فيذكر جميعها، وإن أورد حدًا لجنس مقام اسمه لا ضمير، وترك مثل هذا الإيجاز لا يبرح فيه عن الحدية، فمن شرط في الحد الإيجاز مخطئ، والوجيز مضاف وكائن من وجيز كنسبة طويل لأخرى، فالإضافات المجهولة لا يحد بها الغير الإضافيات المعلومة دونها.

التلويح الثاني: في الرسم^(١)

وهو قول مؤلف من خواص الشيء وأعراضه التي تخصه جملتها معًا. والتام^(٢) منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيء، والناقص^(٣) ما ليس كذلك، واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فإنه خاصة الخواص المتلازمة إن كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل بها إذن فلا ميز فلا جواز ولا يقدح هذا في القول الذي استقصى فيه في ذكر اللوازم، ولا رسم واحد لمختلفين.

(١) الرسم: لو أردف جنسه (أي جنس ما يقرب به حرف «ما» بشيء مما يوجد له غير أنه ليس به قوام ذاته ولا يعرّف ما هو ذلك الشيء أصلاً، لم يكن القول حدًا، كما لو قيل في «العباءة»: «إنها الثوب الذي يلبسه المترهبون»...

والقدماء يسمّون هذا الضنف من الأقاويل المعرفة للشيء «الرسم»، (الحروف / ١٦٨) إذا عرّف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع، فقد عرّف ذلك الشيء برسمه. (الإشارات والتنبّهات / ١٤) هو قول يعرّف الشيء تعريفًا غير ذاتي، ولكنه خاص أو قول مميز للشيء عمّا سواه لا بالذات. (الحدود لابن سينا / ١٠، رسائل ابن سينا / ٨٦) هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالاجتماع وتساويه. (تهافت الفلاسفة / ٢٦٧) عبارة عن تعريف الخفي بالواضح. (نفس المصدر / ٨٠ و ١٤١)

(٢) الرسم التام: قول مؤلف من جنس شيء وأعراضه اللازمة له حتّى يساويه. (الحدود لابن سينا / ١٠، رسائل ابن سينا / ٨٦) إنّ المعرّف الذي هو غير المعرّف، لا يخلو من أن يكون داخلا في المعرّف أو خارجا عنه أو مركّبًا منهما، والثالث إن كان المميّز داخلا يسمّى حدًا ناقصًا، وإن كان بالعكس، أي يكون المميّز خارجا فهو الرسم التام إن كان الدّاخل الجنس القريب. (مطالع الأنظار / ١٤)

(٣) الرسم الناقص: إنّ المعرّف الذي هو غير المعرّف، لا يخلو من أن يكون داخلا في المعرّف أو خارجا عنه أو مركّبًا منهما، والثالث إن كان المميّز داخلا يسمّى حدًا ناقصًا أيضًا، وإن كان بالعكس، أي يكون المميّز خارجا فهو الرسم التام إن كان الدّاخل الجنس القريب، وإن كان الدّاخل غير الجنس القريب، فهو الرسم الناقص أيضًا. (مطالع الأنظار / ١٤).

التلويح الثالث

ينبه فيه على أمثلة في الأخطاء؛ ليهذب الطبع في النوافي لثلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس، والجنس والفصل أحدهما مكان الآخر كقولهم: العشق إفراط المحبة، بل هو محبة مفرطة، ولثلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس، ولا يؤخذ جنس مكان جنس كمن أخذ القوة والملكة في حد الفاجر، والقادر على الفجور كل مكان الآخر، ولا يضعن الموضوع مكان جنس كأخذهم الخشب في حد الكرسي، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم: الخمر غيب معتصر، وكذا: الرماد خشب محترق، ولا الجزء مكانه كقولهم: الإنسان حيوان ناطق، وعنوا بالحيوان ما يخصص به، فذلك لا يقال على المختلفات فلا جنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد، ولا تقييد إذ لو شرط باللاتقييد لا جواز لاقتران الفصل به، ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فإنها إذا اشتدت قد تبطل وهذه مثبتة.

ولا يعرف الشيء بمثله في المعرفة والجهالة كقولهم: إن الزوج ما ليس بفرد، فضلاً عن أن يعرف بالأخفى كقولهم: إن المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لقائمتين، ولا يعرف الشيء بما لا يعرف إلا به كقولهم: إن الشمس كوكب تطلع نهاراً، ولا بد من أخذ طلوع الشمس في حد النهار.

ولا يكرر الشيء في الحد كقولهم: إن الإنسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجرمية في الحيوان إلا في محال الضرورة كقولنا: إن الأسود شيء قام به السواد من حيث هو كذلك لثلا يُظن أنه مجرد ذلك الشيء.

والمتضايفان كالأب والابن أخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم أن التحديد بما به العلم فيقدم لا بما معه، ومن علم أحد المتضايفين علم الآخر، بل الصواب أن يؤخذ الذاتان مجردتين عن التضايف مع السبب الموقع للإضافة فينتصب حدًا كقولنا: إن الأب حيوان يولد آخر من نوعه من نطقته فلا مرجع فيه إلى الابن.

وفروريوس^(١) أخذ كلاً من الجنس والنوع في حدّ الآخر فَحْمِلَ على سهوه. وليس من شرط كل قول شارح أن يعرف المشروح له حديثه أو رسميته فقد عرّفناك أجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت ستعرف أنه أحدهما. هذا ما أردنا من التركيب الموجه إلى التصور، ونذكر التركيب الموصل إلى التصديق.

(١) فروريوس: بعد الإسكندر وقبل امونيوس من أهل مدينة صور وكان بعد جالينوس وفسر كتب أرسطاليس وقد ذكرناها في الموضع الذي ذكرنا فيه أرسطاليس وله من الكتب بعد ذلك كتاب ايساغوجي في المدخل الى الكتب المنطقية كتاب المدخل الى القياسات الحملية